قراءات في المذهب العسكري الأميركي

م.د عادل عبد الحمزة البديوي(**) أ.د نزار إسماعيل الحيالي(*)

المقدمة:

إن بعض المصطلحات الاستراتيجية وأن اختلفت في المعنى والمضمون فإنها تعبر عن الاهتمام بقضايا مشتركة، فالسياسة الدفاعية للدولة، والمذهب العسكري، والأوامر القتالية، وإدارة الحرب جميعها تهتم بدراسة طبيعة الحرب المحتملة، وبقضايا إعداد البلاد والقوات المسلحة لخوض الحرب مع كل ما يتفرع عن هذه القضايا من مسائل ومعضلات. ومع إن بعض الباحثين يميز أحيانا بين المذهب العسكري والعقيدة العسكرية من زاوية إن المذهب أوسع سياسيا من العقيدة، إلا إنهما من حيث الواقع وجهان لعملة واحدة، فالمذهب في اللغة العربية قرين العقيدة، وكلاهما يعبران عن الفلسفة السياسية للدولة ولكن من زاوية عسكرية، وكلاهما يصاغ من قبل السياسة العليا للدولة، وكلاهما يدرس الظروف والمواقف السياسية والعسكرية في البيئة المحلية والإقليمية والدولية المحيطة بالدولة، ومن ثم فأنهما يأخذان بالحسبان توازنات القوى القائمة، وجيوش الدول المحيطة ونوعية أسلحتها، ومذاهبها أو عقائدها العسكرية، وأصدقاء الدولة وأعداؤها الفعليين والمحتملين.فضلا عن اهتمام هذا المفهوم بدراسة عناصر قوة الدولة وجاهزيتها لخوض الحروب وتحقيق أهداف الدولة ومصالحها.

وبهذا المعنى فان صياغة المذهب العسكري تتأثر بجملة عوامل داخلية وخارجية شأنه في ذلك شأن السياسة الخارجية للدولة أو علاقاتها الدولية. وكما كان المذهب العسكري يصاغ ويرسم من قبل السياسة العليا للدولة، لذلك فان المذهب العسكري يختلف من دولة لأخرى تبعا لاختلاف سياسات الدول واستراتيجياتها، فضلا عن فلسفتها السياسية ونوعية نظمها السياسية، وعليه فان لكل دولة مذهب عسكري خاص مهما كانت دولة صغيرة أو كبيرة، دكتاتورية أم ديمقراطية، والتاريخ عبر مراحله المختلفة لم يعرف دولة أو مجموعة دول خاضت

(*) تدريسي في كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد.
(**) تدريسي في مركز الدراسات الدولية-جالمعة بغداد.

حروبا دون أن يكون لها مذهب عسكري سواء كان هذا المذهب مكتوب وفق أحكام الدستور أو غير مكتوب وقائم على العرف والتجربة كالمذهب العسكري البريطاني.

وفي ضوء ما تقدم، فان الفرضية التي تنطلق منها هذه الدراسة هو أن الصفة الأساسية للمذهب العسكري الأميركي هو انه متغير ومتكيف مع الظروف والبيئة الدولية وبما يتواءم والاستعداد لتحقيق الأهداف والمصالح التي تتبناها الدولة سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية.

المحور الأول/ مفهوم المذهب العسكري:

لغويا، استخدم مصطلح المذهب العسكري Military Doctrine الذي يقابله عربيا مصطلح العقيدة العسكرية، والذي يشمل جميع مستوياتها. لذلك فان العقيدة لغويا، ما عقد عليه القلب والضمير ويدين به الإنسان، وهنا فان التعريف اللغوي لا يقتصر على العقيدة العسكرية، بل يشمل مختلف العقائد، وفي مقدمتها العقيدة الدينية.[١]

أما اصطلاحا، فيعرف المذهب العسكري بأنه " كافة الأفكار والمفاهيم والآراء والتعاليم التي تستخدمها القوات المسلحة سلما وحربا".[٢] كما يعرف أيضا بأنه "مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية الهادفة إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم وفنون الحرب لتحديد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن الحرب والسلم بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية".[٣]

لذلك فان هناك شبه إجماع بين الباحثين والدارسين والمهتمين بالشؤون العسكرية، إن المذهب العسكري للدولة ما هو إلا النهج العسكري المعبر عن وجهة النظر الرسمية للدولة ورؤية قادتها السياسيين والعسكريين لمجموعة قضايا منها دور الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف الدولة السياسية والوطنية، والمسائل والقواعد المتعلقة بالصراع المسلح وطبيعة الحرب المقبلة، وطرق إدارتها، والأسس الجوهرية لإعداد البلاد والقوات المسلحة في أوقات السلم والحرب. وعليه فان للمذهب العسكري جانبان سياسي، وعسكري.

أولا/ الجانب السياسي:

إن المذهب العسكري يصاغ وفقا لأحكام الدستور والسياسة العليا للدولة، ولذلك فهو يتضمن قدرة الوسائل العسكرية على تحقيق الأهداف السياسية التي تضعها السياسة العليا،

لاسيما القضايا المتعلقة بتعزيز الأمن القومي وحمايته من التهديدات المحتملة والفعلية، بيد أن التفصيلات الدقيقة للجانب السياسي تتناول المواضيع الآتية[٤]:

١. تأثير البيئة السياسية المحلية والإقليمية والدولية على طبيعة الصراع المسلح والحرب المقبلة.

٢. إن للمذهب العسكري مضمون سياسي واجتماعي نابع من طبيعة النظام السياسي والاجتماعي للدولة دكتاتورية أم ديموقراطية، وكذلك طبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية المحيطة بالدولة.

٣. تحديد الاتجاهات السياسية للحرب المقبلة وإدارتها، كأن تكون في سبيل الدفاع عن النفس، أو الدفاع عن قيم معينة، أو عن أقليات، أو مصادر مياه وطاقة، وقد تكون الاتجاهات عدوانية تتمثل باحتلال أراضي دولة أخرى وأهان شعبها وسلب ثرواتها، علما إن الكثير من المذاهب لا تفصح علنا عن هذه الاتجاهات العدوانية ولكنها تُكشف عند وقوع الحرب فعلا. وبتعبير آخر فان المذهب العسكري يهتم سياسيا بتحديد طبيعة الحرب المقبلة سواء كانت دفاعية أو هجومية، شرعية أو عدوانية.

٤. إعداد الدولة ماديا ونفسيا للحرب، وهذا يتطلب فعاليات متعددة تقوم بها الدولة قبل وأثناء الحرب، مثلا قدرة الأجهزة الدبلوماسية والإعلامية على إقناع الشعب والدول الأخرى على عدالة الحرب التي ستخوضها أو خاضتها فعلا، قدرة البنية التحتية للدولة على تحمل تكاليف الحرب وإدامتها، قدرة الدولة على الحصول على السلاح من مصادر وطنية أو من المصادر الخارجية. أما الجانب النفسي فيتضمن استعداد القيادة السياسية والعسكرية لخوض الحرب، والجانب المعنوي للقوات المسلحة ومدى ولاءها للدولة وأهدافها القومية، ثم مدى تقبل الشعب للحرب وتضحياتها.

٥. دراسة العوامل الداخلية والخارجية التي تشجع من الدخول في الحروب أو تجنبها، وهنا تطرح قضايا تساؤلات عديدة مثلا، قضية الحرب عادلة أو غير عادلة، كفاية الدبلوماسية في تجنب الحرب أو فشلها في ذلك، التوازن الاستراتيجي بين قوات

الدولة وقوات الدولة أو الدول المعادية، التحالفات السياسية والعسكرية التي يمكن أن يعقدها طرفي الحرب قبل وأثناء الحرب وبعدها، كفاية أو عدم كفاية البنية التحتية لتحمل تكاليف الحرب، قناعة أو عدم قناعة الشعب بقضية الحرب، مدى استعداد البيئة الإقليمية والدولية لتقبل الحرب من عدمها. طول الحرب أو قصرها، أمكانية توقفها من عدمه، أمكانية تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية من عدمه.

٦. كذلك يتضمن الجانب السياسي للحرب وجهة نظر القيادة السياسية والعسكرية لنوعية الأسلحة المستخدمة في الحرب، كأن تكون تقليدية، أو نووية تكتيكية، أو نووية استراتيجية، ويتوقف ذلك على طبيعة الأسلحة المتوفرة للدولة، وكذلك طبيعة الأسلحة المتوفرة لدى الخصم، وتقدير نواياه المحتملة في استخدامها، كما يتوقف ذلك على طبيعة التهديد الموجه ضد الدولة ومصدره، كأن يكون صادر من قوة كبرى أو إقليمية تمتلك أسلحة دمار شامل، أو من دول صغيرة أو إقليمية تقليدية، أو من جماعات تمارس أسلوب الحروب غير النظامية. كما قد يتحكم في ذلك طبيعة الموقف العسكري أثناء الحرب، مثلا اضطرار الدولة لاستخدام أسلحة نووية تكتيكية أو استراتيجية لم تكن قد خططت لاستخدامها أو جعلت استخدامها في باب الاحتمالات.

ثانيا/ الجانب العسكري:

ويتضمن الجانب العسكري مجموعة الأحكام والمبادئ ذات الصفة العسكرية التي تعالج المسائل المتعلقة بإعداد القوات المسلحة واستخدامها في الحرب[٥]، وتحديد مجالات تطور فن الحرب بمستوياته الأربعة: المستوى الاستراتيجي الذي يشمل مسرح الحرب كلها، المستوى التكتيكي الذي يشمل مسرح المعركة في الحرب، المستوى العملياتي الذي يهتم في كيفية تدريب القوات على السلاح نظريا وعمليا من حيث مواصفاته الفنية واستعماله في أوضاع الهجوم أو الدفاع أو الانسحاب، والمستوى التنظيمي الذي يشمل تنظيم القوات وهيكلتها وتوزيعها على فرق وفيالق وتشكيلات أخرى. كما يتضمن هذا الجانب دراسة القدرات العسكرية للخصم المحتمل ومستوى استعداداته للحرب، وكذلك دراسة العوامل المؤثرة على سير الحرب، ومنها المفاجأة، والمدة الزمنية المتوقعة لها، والامتداد الجغرافي لها، والأسلحة المرجح

أن يستخدمها الخصم، وكذلك الخطط العسكرية البديلة في حالة نجاح الخصم باختراق الخطوط الدفاعية والتوغل داخل أراضي الدولة.

لذلك فان المذهب العسكري هو المرشد للاستراتيجية العسكرية، وكما كان يقول الروس قبل انهيار الاتحاد السوفياتي "إن الاستراتيجية العسكرية هي آنية المذهب العسكري". وكما عرفها الجنرال البريطاني "ليدل هارت" بأنها "فن استخدام كافة الوسائل والوسائط العسكرية لتحقيق أهداف السياسة"[٦] فعبارة الوسائل والوسائط العسكرية هنا جاءت شاملة ومطاطية تتضمن فعاليات متعددة منها استخدام القوات المسلحة في الحرب، ومنها الكيفية التي ستستخدم فيها القوات في أوضاع الهجوم والدفاع، ومنها التعاليم والمبادئ والسياقات التي تتدرب عليها القوات، ومنها إيمان القوات المسلحة بالأهداف السياسية التي تسعى لتحقيقها من خلال الحرب، وهذا يعني انه عند بحث المسائل المتعلقة بالتحضير للحرب وخوضها، ومسائل بناء القوات وإعدادها لا بد للاستراتيجية العسكرية من الاعتماد كليا على أحكام المذهب العسكري الذي تعتقد الدولة به، كذلك فان تطور الاستراتيجية العسكرية وتبدلها من شكل لآخر لا بد أن يراعي ما موجود وفق أحكام ومبادئ سياسية للمذهب العسكري، لان هذه الأحكام تجسد قرارات الدولة والقوات المسلحة في مجال الإعداد للحرب وطرق خوضها. وحيث إن هذه القرارات لها صفة الأوامر والقوانين الملزمة فهي واجبة التنفيذ، ومن ثم ينبغي على الاستراتيجية العسكرية الأخذ بها، فمثلا إذا كانت أحكام المذهب العسكري بجانبيه تقرر إن شكل الحرب المقبلة محدودة، أو مطلقة، قصيرة، أو طويلة، حرب غير نظامية، أو نظامية، حرب دفاعية أو هجومية، فعلى الاستراتيجية العسكرية خوض الحرب وفق هذه المقررات.

ومن جهة أخرى فان الاستراتيجية العسكرية بقدر ما تتأثر بأحكام المذهب العسكري فإنها يمكن أن توثر في الجانب السياسي للمذهب لتدفع به نحو إجراء التعديلات عليها. فنجاحات الاستراتيجية العسكرية في الحرب أو إخفاقاتها ستشمل دروس واقعية يمكن إن يستفيد منها الجانب السياسي للمذهب لتعديل الاستراتيجية العسكرية، فالنجاحات التي حققتها الاستراتيجية العسكرية الأميركية في حرب عام ١٩٩١ ضد العراق دفعتها تترك مبدأ الدفاع الاستراتيجي الذي اعتمدته طيلة سنوات الحرب الباردة لتتبنى مبدأ الحرب البرية- الجوية

المشتركة التي غرضها تدمير الخصم ليس من خلال قواته العسكرية الموجودة على جبهات القتال وإنما تدمير عمقه الاستراتيجي أيضا، بحيث أزال هذا النمط من الحرب الفواصل التقليدية بين الجبهات والعمق،وأصبح العمق أهداف عسكرية منذ اللحظة الأولى لبدء الحرب. وتبعا لما تقدم فانه من الخطأ الاعتقاد بأن وظيفة المذهب العسكرية تنحصر في وقت الحرب فحسب، بل هي موجودة قبل الحرب وبعدها،لتدريب القوات وتثقيفهم وتنظيمها وتقوية أيمانها بالدولة وفلسفتها وأهدافها، لأنها تخوض لهذه الغايات.

وتأسيسا على ما تقدم، نستطيع أن نقول إن الجانب السياسي للمذهب العسكري غير قابل للتعديل طالما انه يتعلق أصلا بأهداف الدولة ومصالحها، في حين إن الجانب العسكري عرضة للتعديل المستمر بحكم تطور وتغيير وسائل ووسائط الحرب الفعلية والمحتملة، وهذا ما سينعكس بدوره على تغيير الاستراتيجية العسكرية، فمثلا في عصرنا الراهن انتقلت الاستراتيجية العسكرية الأميركية من دفاع استراتيجي، إلى الحرب البرية–الجوية، إلى الحرب الوقائية–الاستباقية. فضلا عن إن التغيير في طبيعة التهديدات يمكن أن تدفع المذهب العسكري لهذا التغيير في جانبه العسكري. وهكذا فان المذهب العسكري وبشقيه السياسي والعسكري هو نتاج للأيديولوجية التي يؤمن بها النظام السياسي القائم، ويمثل خلاصة الأفكار المتعلقة بحل المشكلات والمهام العسكرية التي تواجه الدولة في مرحلة تاريخية معينة، حيث توضع هذه الأفكار بناء على تحليل واقعي ودقيق للظروف التي تعيشها الدولة بما في ذلك سياستها الداخلية والخارجية وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية وحالة ونوعية وسائط خوض الحرب.

ثانيا/ المصادر المكونة للمذهب العسكري:

تختلف المصادر المكونة للمذهب العسكري باختلاف الظروف الموضوعية والذاتية لكل بلد سواء كانت داخلية أو خارجية، ولكن بصفة عامة يمكن رصد مجموعة مصادر مشتركة تساهم في صياغة المذهب العسكري وصيرورته، وهي كالأتي[٧]:

أ- **العقيدة السياسية للدولة:** الواقع لا يوجد هناك تعريف محدد للعقيدة السياسية، فالبعض ينظر إليها على أنها الأيديولوجية السائدة في المجتمع كالماركسية التي تنظر إليها على أنها مجموعة الأفكار التي تفرضها الطبقة المهيمنة على المجتمع وتعمل

على تبريرها باستمرار، ولذلك فان العقيدة السياسية كأيديولوجية يمكن إن تكون ليبرالية، اشتراكية، قومية، دينية، طوبائية، براغماتية، أما علم الاجتماع فعرف العقيدة السياسية بأنها مجموعة الأفكار المتداخلة التي تشمل المعتقدات والأساطير والقيم الأخلاقية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمعنوية، والعلمية التي يؤمن بها المجتمع، والنابعة من حضارته وثقافته، والراسخة في ضميره ووجدانه. وبغض النظر عن هذه التعريفات، فان المذهب العسكري لا بد أن يستمد أحكامه من العقيدة السياسية للدولة لاسيما وان السياسة العليا للدولة تستوحى من هذه العقيدة الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

ب- **دروس التاريخ**: يعد التاريخ مصدرا فعالا لبناء المذهب العسكري لما يحتويه من خبرات وتجارب عسكرية متكررة، فمثلا ما زال المذهب العسكري الفرنسي يأخذ بمبادئ الحرب كما طبقها نابليون الأول، وما زال المذهب العسكري البريطاني متأثرا بأساليب وفنون القتال التي طبقها الجنرال "مونت غمري" في الحرب العالمية الثانية، كما أن المذهب العسكري السوفياتي والروسي هو حصيلة تجارب الدولة العسكرية في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ت- **التطور التقني للأسلحة**: يؤدي هذا المصدر دورا كبيرا في تطوير المذهب العسكري، فعند حصول أي تطور في فرع ما من فروع القوات المسلحة فانه يترك آثاره على جميع الفروع الأخرى، فعندما حققت الطائرات الأميركية الذكية الموجهة بعقول الكترونية نجاحات باهرة في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، أخذت الولايات المتحدة الأميركية تدخل هذا الذكاء لجميع صنوفها القتالية كالمدفعية والدبابات، ولم يقتصر هذا على تمكين الولايات المتحدة من خوض حرب برية-جوية ذكية ضد العراق عام ٢٠٠٣ حققت فيها نصرا حاسما بوقت قياسي، بل دفعا للاعتقاد بان الأسلحة التقليدية الذكية يمكن ان توفر لها رادعا تقليديا ذكيا، أكثر قدرة وفاعلية وواقعية لمواجهة التهديدات المحلية والإقليمية من الردع النووي الذي لم يحقق نجاحا كبيرا سابقا في ردع مثل هذه التحديات والتهديدات. كفشله في ردع قوات "الفيت كونك" الفيتنامية في المقاومة ضد الاحتلال الأميركي، أو

ردع العراق وإجباره على الانسحاب من الكويت عام ١٩٩١، وفلسفة الردع التقليدي الذكي في المنظور الأميركي قائمة على انه ما من صانع قرار عاقل يذهب لمواجهة عسكرية مع دولة تستخدم أسلحة ذكية وهو يعرف مسبقا انه سيخسر الحرب.

ث- **التهديدات:** يمثل الأمن القومي للدولة أسمى هدف تسعى الدولة لتحقيقه، حيث إن الأمن معرض دائما لتهديدات داخلية وخارجية، لذلك فان المذهب العسكري للدول تأخذ بالحسبان هذه التهديدات وتسعى بالوسائل العسكرية لمواجهتها أو التخفيف من حدتها، عندئذ تصبح التهديدات من المصادر المكونة لهذه المذاهب، بل إن التبدل في طبيعة التهديدات يمكن أن يسهم حتى في تغيير بعض الأحكام والمبادئ التي يقوم عليها المذهب العسكري، فمثلا كانت الولايات المتحدة الأميركية تعد الاتحاد السوفياتي بأيديولوجيته الشيوعية هو التهديد الفعلي لأمنها القومي ومصالحها في الخارج، وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبح التهديد يتمثل بالدول المارقة والخارجة عن القانون، وبعد أحداث ١١ايلول/سبتمبر٢٠٠١ أصبح الإرهاب هو التهديد الفعلي لأمنها القومي، وقد انعكس ذلك على التبدل الذي حصل في مذهبها العسكري من الاحتواء والردع إلى الوقائية والاستباقية.

ج- **القوانين العامة للصراع:** إن معرفة القوانين العامة للصراع تساعد المذهب العسكري على توقع الحرب المقبلة من حيث نوعها وشكلها ومستوياتها ومشروعيتها ووسائلها، ومن ثم فان معرفة هذه القوانين تمكن المذهب العسكري قيادة الحرب بنجاح وتوجيه نشاط القوات المسلحة بشكل مدرك، بل وحتى إعداد البلاد والشعب لمثل هذه الحرب المقبلة، وعلى سبيل المثال كان المذهب العسكري السوفياتي يتوقع أن تكون الحرب المقبلة مع الولايات المتحدة الأميركية بأنها حرب عالمية شاملة تستخدم فيها كافة أنواع الأسلحة، لان الرأسمالية التي تقودها هذه الدولة ذات طابع عالمي، وعندما تغيرت قوانين الصراع بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء الصراع الأيديولوجي، أخذت روسيا نفسها تتجه نحو النمط الرأسمالي فتغيرت نظرة المذهب العسكري الروسي لطبيعة الحرب المقبلة، وأخذت تحصرها

فقط في الحروب التي يمكن أن تشكل تهديد للأمن القومي الروسي كحركات الانفصال عن الاتحاد الروسي ومحاولات بعض دول رابطة الكومنولث الانتماء لحلف الناتو كأوكرانيا وجورجيا. أي إن الحرب المقبلة التي يمكن أن تخوضها روسيا في المستقبل قد تكون حروب مع جماعات انفصالية تمارس حرب العصابات، أو حروب تقليدية محدودة كما حصل فعلا في الحرب الروسية- الجورجية عام ٢٠٠٧. وتبعا لما تقدم فان معرفة القوانين العامة للصراع تشكل مصدر مهم لبناء المذهب العسكري.

ح- **الواقع الجغرافي للدولة:** حيث ينعكس هذا الواقع على طبيعة المذهب العسكري للدولة بشكل مباشر ويتحكم بخططها العسكرية والأمنية، فالموقع البحري دفع المملكة المتحدة إلى تبني مذهب عسكري قائم على أولوية القوة البحرية في الدفاع عنها وعن مصالحها في الخارج، مثلما إن الموقع البري لروسيا جعلها تولي أهمية كبيرة للقوة البرية، صحيح إن العصر النووي والتكنولوجي قد قلل من أهمية الموقع الجغرافي في الحروب، إلا إن انتهاء الحرب الباردة وتحول الصراعات من المستويات العالمية للقوة إلى المستويات المحلية والإقليمية قد أعاد القيمة للموقع الجغرافي في المذهب العسكري المعاصر لاسيما بعد إن أخذت الدول العظمى والكبرى تستبدل استراتيجيات الحروب النووية والردع النووي باستراتيجيات الحرب التقليدية مهما كان شكلها، عادية- ذكية، نظامية- غير نظامية، شاملة- محدودة، فحتى الحرب الوقائية- الاستباقية التي أخذت تشكل جوهر المذهب العسكري الأميركي بعد أحداث أيلول استندت على معطيات جغرافية كنشر القوات في المواقع الجغرافية القريبة من مسرح الحرب، ونقل المعركة إلى ارض الخصم، وتحقيق السيادة الجوية والفضائية عليه. وهكذا ستبقى الجغرافية والموقع الجغرافي مصدر مهم في تكوين المذاهب العسكرية.

إذا كانت المصادر التي اشرنا أليها سابقا تساهم في بلورة الجانب السياسي للمذهب العسكري فان هناك عناصر أو مصادر تساهم في بلورة الجانب العسكري ومنها[٨]:

١. **القيادة:** فبما إن القيادة السياسية والعسكرية هي التي تضع أحكام المذهب العسكري لذا يجب أن تتسم بالقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة سواء قبل الحرب أو إثناؤها، الفهم الجيد من قبل العسكريين لنوايا القيادة السياسية والعسكرية، قدرة العسكريين على انجاز ما يوكل إليهم من مهام من قبل القيادة، عزم القائد على أن ينهي خطته بنجاح.

٢. **روح القتال:** إن طبيعة المذهب العسكري هي نتاج ضرورات وملحات عسكرية تؤدي في النهاية إلى الحاجة للتحضير للحرب، حتى وان اضطر الأمر للقتال والانتصار فيه، وعليه على كل فرد في القوات المسلحة أن يكون على استعداد للقتال والموت في سبيل قضية مشروعة يتم النضال من اجلها عبر الخيار العسكري، ومن ثم فان المذهب العسكري يتضمن روح القتال.

٣. **التفكير بمفهوم المناورة:** إن المناورة عنصر مهم من عناصر تكوين المذاهب العسكرية المعاصرة، وهي على شقين، فأما أن تكون عسكرية يجري تطبيقها على مسرح العمليات على صورة القيام بعمليات تؤدي إلى تحطيم الروح المعنوية للخصم قبل القضاء المادي عليه. وأما تكون مناورة سياسية تتضمن فعاليات متعددة كتشتيت الجبهة الداخلية للخصم عبر خلق الفتن والتمرد له أثناء الحرب، أو كسب حلفاء جدد للحرب، أو تحطيم تحالفات الخصم، أو استخدام أساليب الحرب النفسية والدعائية.

٤. **التعاون بين الصنوف:** إن الحروب التقليدية الحديثة هي حروب آلية وميكانيكية وتطورت حتى ذكية- فضائية، أي حروب تشارك فيها جميع الصنوف القتالية وحتى غير القتالية، ومن ثم فهي تتطلب التعاون بين الصنوف فلا يمكن لفرق الدبابات والمشاة أن تتقدم نحو الأهداف بدون إسناد جوي، ولا يمكن للطائرات الذكية أن تصيب أهدافها بدقة بدون المعلومات التي تحصل عليها من قبل الأقمار الصناعية.

ثالثا/ المذهب العسكري الأميركي:

ابتداءً لا بد من الإشارة إلى إن الولايات المتحدة الأميركية لا تستخدم رسميا مصطلح المذهب العسكري أو العقيدة العسكرية، وإنما تستبدله بمصطلح استراتيجية الأمن القومي، وهو مفهوم يتسم بالشفافية والمطاطية، بمعنى انه لا يقتصر على حماية الأمن القومي من التهديدات الداخلية، بل حماية مصالحها في الخارج وحماية حلفاؤها في أوروبا وإسرائيل، كما إن الأدوات والآليات المستخدمة لحماية الأمن القومي الأميركي لا تقتصر على الأدوات العسكرية فحسب، وإنما تشمل الأدوات غير العسكرية، وان كانت الولايات المتحدة الأميركي تعطي أولوية كبرى للأدوات العسكرية سواء تم استخدامها بصيغة الفعل أو بصيغة التهديد بالفعل، وحسب الظروف الداخلية والخارجية الملائمة لاستخدامها بهذه الصيغة أو تلك. وعلى العموم يمكن دراسة تطور المذهب العسكري الأميركي كمذهب معاصر ضمن مرحلتين، الأولى هي مرحلة الحرب الباردة، والثانية هي مرحلة ما بعد الحرب الباردة بما فيها أحداث ١١ايلول/سبتمبر ٢٠٠١.

أولا/ مرحلة الحرب الباردة:

خرجت الولايات المتحدة الأميركية من الحرب العالمية الثانية وهي الدولة الأقوى في العالم، فقد كانت الأقل تضررا من جهة الخسائر المادية والبشرية، وصاحبة أقوى اقتصاد وأمتن رصيد مالي وتجاري، فضلا عن امتلاكها للسلاح النووي، وقد دفعتها هذه المعطيات للاعتقاد بان الفرصة أصبحت سانحة لها للهيمنة والسيطرة على العالم، وان سياسة العزلة والانكفاء أضرت كثيرا بأمنها ومصالحها.[٩] بل وجدت إن هذه السياسة متناقضة تماما مع العقلية الأميركية التي تعد السيطرة والهيمنة كما يقول مورجنثاو بمثابة شعور باطني دقيق بالتميز والتفوق الحضاري والثقافي والمحرك الرئيس للسياسة الخارجية الأميركية، وان الهيمنة والسيطرة تعد المفتاح الرئيس لفهم هذه السياسة منذ نشوء الدولة حتى الآن.[١٠]

غير إن مشروع الهيمنة والسيطرة الأميركية على العالم قد اصطدم بالنهوض الصاعد وغير المتوقع للاتحاد السوفياتي السابق الذي كان يتسلح بأيديولوجية متناقضة تماما لمشروع الهيمنة الأميركية لاسيما بعد إن قادت السياسات التي اتبعها بعد الحرب العالمية الثانية إلى تقسيم ألمانيا إلى شرقية شيوعية، وغربية رأسمالية ثم تقسيم أوروبا نفسها على هذا الأساس بعد أن

حول جميع دول أوروبا الشرقية إلى تبعة له تؤمن بالأيديولوجية الشيوعية. ووفقا لهذه المعطيات الجديدة أخذت الولايات المتحدة الأميركية تنظر للاتحاد السوفياتي ليس بوصفه عائق لمشروعها في الهيمنة فحسب، وإنما كأكبر تهديد لأمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية في الخارج، وكل أمن حلفائها ومصالحهم، بل الأكثر من ذلك، إن الولايات المتحدة الأميركية أضحت مقتنعة تماما بأنها دخلت في صراع جديد مع الاتحاد السوفياتي تحكمه قوانين جديدة[١١] منها:

١. إن العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي انتقلت من مرحلة التحالف في الحرب العالمية الثانية إلى مرحلة التناقض الجدلي بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي.[١٢]
٢. انه بعد تجربة الثورة الصينية التي حولت الصين إلى اكبر دولة اشتراكية في العالم، وبعد تجربة الحرب الكورية التي قسمت كوريا إلى شمال شيوعي، وجنوب رأسمالي، وقبل ذلك تجربة التدخل السوفياتي في شؤون تركيا واليونان وإيران،[١٣] فان المسالك التي سيتبعها السوفيات ليس بالضرورة إن تكون متسمة بتعجيل انهيار النظام الرأسمالي من خلال الحرب الشاملة، وإنما من خلال انهيار ذلك النظام من الداخل عبر ضرب مصالحه في الخارج لاسيما وان قوة هذا النظام تعتمد على المصالح الخارجية في مناطق العالم الثالث.
٣. وفي ضوء القانون أعلاه اعتقدت الولايات المتحدة الأميركية إن المقاصد السوفياتية ليست قومية أو إقليمية، وإنما هي مقاصد عالمية متضادة مع المقاصد الأميركية في كل أرجاء العالم.

لقد أسهمت هذه المعطيات الجديدة وقوانين الصراع مع الاتحاد السوفياتي في صياغة المذهب العسكري الأميركي لمرحلة الحرب الباردة، وتمثلت تلك الصياغة بمجموعة من المبادئ منها:

١.مبدأ الاحتواء والحصر: وهو المبدأ الذي هيمن على المذهب العسكري الأميركي منذ عام ١٩٤٦، والذي دعا أليه الدبلوماسي الأميركي "جورج كينان"، ومضمونه انه أفضل طريقة لمحاصرة المقاصد السوفياتية وحصرها داخل الحدود الإقليمية هي احتواء الخطر الشيوعي سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وقد جاء هذا المبدأ بعد تأكد الولايات المتحدة الأميركية بان

المقاصد السوفياتية في أوروبا سوف لا تقتصر على تحويل ألمانيا وأوروبا الشرقية إلى أنظمة شيوعية، وإنما سيسعى السوفيات إلى نشر أنموذجهم الشيوعي إلى أوروبا الغربية، لاسيما وان جميع هذه الدول خرجت مدمرة من الحرب العالمية الثانية وتفتقد إلى جيوش قادرة على الوقوف بوجه القوة العسكرية السوفياتية، فضلا عن مظاهر البطالة والفقر وانعدام البنى التحتية فيها سيجعلها فريسة سهلة لمنطق الدعاية الشيوعية.[١٤] وتبعا لما تقدم استند مبدأ الاحتواء على مرتكزين أولهما مشروع مارشال عام ١٩٤٧، والهادف لإعادة أعمار أوروبا الغربية بعد الحرب وتقديم المساعدة لها،[١٥] وثانيهما إقامة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وعدها المنظمة الدفاعية لأمن واستقرار أوروبا الغربية.[١٦]

أما عن دور الأسلحة النووية في هذا المبدأ، فقد كانت الولايات المتحدة الأميركية هي المحتكر الوحيد للسلاح النووي حتى عام ١٩٤٩، وكانت واثقة إن الاتحاد السوفياتي بحكم ذلك سوف لا يتجاوز خطوط الاحتواء التي أقامتها في أوروبا الغربية، وان حصل ذلك فستقوم بتوجيه ضربات نووية ضد مدنه من خلال طائراته الاستراتيجية بعيدة المدى.

٢. مبدأ الانتقام الشامل: أعلنت الولايات المتحدة الأميركية رسميا عن هذا المبدأ عام ١٩٥٣ على لسان وزير خارجيتها "فوستر دالاس"، بعد إدراك الولايات المتحدة المقاصد السوفياتية التي أصبحت عالمية في ضوء تجربة الثورة الصينية والحرب الكورية.[١٧] وقد قام مبدأ الانتقام على مرتكزين أولهما، تعزيز مبدأ الاحتواء عبر إقامة أحلاف واتفاقيات دفاع في جميع مناطق العالم الثالث الرخوة التي يستطيع أن ينفذ إليها الاتحاد السوفياتي، وهكذا وسع مبدأ الاحتواء بإنشاء حلف جنوب شرق آسيا عام ١٩٥٤، وحلف بغداد ١٩٥٥ في منطقة الشرق الأوسط.[١٨] أما المرتكز الثاني فقام على أساس استعداد الولايات المتحدة الأميركية الكامل برد انتقامي نووي شامل ضد الاتحاد السوفياتي إذا ما قام بأي عمل يهدد المصالح الأميركية وحلفاؤها سواء داخل أوروبا وخارجها، وقد اعتمدت الولايات المتحدة في هذا الرد الانتقامي على تفوقها الواضح على الاتحاد السوفياتي في مجال الطائرات الاستراتيجية القادرة على الوصول إلى الأهداف السوفياتية، في الوقت الذي كان السوفيات وان امتلكوا الأسلحة النووية منذ عام ١٩٤٩، إلا أنهم لم يمتلكوا أي وسيلة لإيصالها إلى الأراضي الأميركية.[١٩]

٣. مبدأ الرد المرن: أعلنت الولايات المتحدة الأميركية عن هذا المبدأ في بداية عقد الستينيات من القرن الماضي، وجاء هذا المبدأ بعد حصول تطور مهم في القدرات النووية السوفياتية عندما أطلق السوفيات عام ١٩٥٧ قمرا صناعيا من قبل صاروخ باليستي عابر للقارات.[٢٠] وكان معنى ذلك من الناحية الاستراتيجية إن مبدأ الانتقام الشامل لم يعد له قيمة طالما إن السوفيات أصبح بمقدورهم تدمير الأهداف الأميركية بالصواريخ الباليستية، وكان معناه أيضا إن السوفيات ستكون لهم ثقة عالية لاجتياح أوروبا الغربية دون الخشية من رد انتقامي نووي أميركي طالما إن السوفيات أصبحت لهم القدرة على الرد.

وقد استند مبدأ الرد المرن على المرتكزات التي أشار إليها قائد القوات الأميركية آنذاك "ماكسويل تايلر" وهي:[٢١]

١. أن تقوم الولايات المتحدة الأميركية بتعزيز القوة التقليدية ونشرها في دول حلف الناتو من اجل موازاة التفوق التقليدي لحلف وارسو.
٢. أن تبدأ الولايات المتحدة الأميركية بمشروع لإنتاج الأسلحة النووية التكتيكية من اجل استخدامها لإيقاف أي هجوم تقليدي سوفياتي ناجح على أوروبا الغربية.
٣. أن تدخل الولايات المتحدة الأميركية في حرب محدودة مع السوفيات تستخدم فيها الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية التكتيكية.
٤. أن تبدأ الولايات المتحدة الأميركية بالشروع لإنتاج الصواريخ الباليستية العابرة للقارات وعدم الاكتفاء بالطائرات الاستراتيجية من أجل سد الثغرة الصاروخية التي حدثت نتيجة التفوق السوفياتي في مجال الصواريخ.

وقد أشار "ماكسويل تايلر" إن هذه المرتكزات ستمكن الولايات المتحدة الأميركية من أيجاد عدة بدائل للرد على التهديدات السوفياتية، فان اختار السوفيات الحرب التقليدية فستكون الولايات المتحدة الأميركية مستعدة لها بقوات حلف الناتو، وان حققت نجاحات في هذه الحرب فسيتم تدمير قواته بالأسلحة النووية التكتيكية، وان صعد السوفيات الى الحرب النووية الشاملة بالصواريخ الاستراتيجية فستكون الولايات المتحدة مستعدة لها أيضا.[٢٢] وهكذا ستتوفر لدى الولايات المتحدة الأميركية عدة خيارات للرد على السوفيات بدلا من خيار واحد كما في مبدأ الانتقام الشامل.

٤. مبدأ الردع الوقائي: في حقبة السبعينيات من القرن الماضي أعلنت القيادة الأميركية عن مبدأ جديد أطلقت عليه "مبدأ الردع الوقائي"، وهو مبدأ غامض وربما كان تطوير لمبدأ الرد المرن إذ انه تضمن فقط تحديد أشكال الحرب المحتملة التي يمكن أن تخوضها الولايات المتحدة الأميركية ضد الاتحاد السوفياتي حسب طبيعة هذه الحرب والأسلحة المستخدمة فيها، حيث تضمن هذا المبدأ أربعة أنماط من الحروب وهي، الحرب النووية الاستراتيجية الشاملة، الحرب النووية المحدودة على مسرح العمليات التقليدية، الحرب التقليدية الشاملة، الحرب التقليدية المحدودة على مسرح العمليات.[٢٣]

٥. مبدأ الدفاع الاستراتيجي: في مطلع الثمانينيات حصل تغيير جذري في المذهب العسكري الأميركي كانت سمته الغالبة إن القوة وليس غيرها هي المؤثر الوحيد في الاستراتيجية الأميركية إزاء السوفيات، وجاءت مبادرة الدفاع الاستراتيجي أو ما أطلق عليها "حرب النجوم" هي التجسيد لإبراز عظمة القوة الأميركية والتي كانت قائمة على زرع الفضاء الخارجي بأسلحة وأقمار صناعية قادرة على تدمير الصواريخ الاستراتيجية السوفياتية لحظة انطلاقها من قواعدها، أو تدميرها في مساراتها الفضائية، أو لحظة وصولها إلى أهدافها.[٢٤]

وكان الغرض من هذه المبادرة إسقاط القدرة السوفياتية على تدمير القوات النووية الأميركية وعندئذ سيمتنع الاتحاد السوفياتي عن مهاجمة الولايات المتحدة أو أوروبا طالما يعرف مسبقا أن قيمة صواريخه أصبحت صفرية. بيد إن تعظيم القوة الأميركية في حقبة الثمانينيات لم يقتصر على الفضاء وإنما شمل الأرض والبحار، فالقوة الأميركية يجب أن تنتشر وتشمل كل المناطق الحيوية والهامة ما وراء البحار والتي تمثل مصالح حيوية للأمن القومي الأميركي مثل منطقة الشرق الأوسط، وتبعا لذلك قسمت القوات المسلحة الأميركية في العالم إلى أربعة قيادات، قيادة القوات النووية الاستراتيجية، قيادة القوات التقليدية، قيادة القوات اللوجستية التي تقوم بمهام النقل والمواصلات والإمداد، وقوات التدخل السريع لاسيما في منطقة الخليج العربي، فضلا عن نشر عدد كبير من القواعد العسكرية في جميع المناطق المهمة في العالم.

ثانيا/ مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

مما لاشك فيه إن تفكك حلف وارسو والاتحاد السوفياتي السابق قد غير جميع قوانين الصراع التي حكمت العلاقات الأميركية- السوفياتية في حقبة الحرب الباردة، إذ أصبحت الولايات

المتحدة الأميركية أقوى دولة في العالم بمعايير القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية بل وحتى التكنولوجية، ولم تعد هناك قوى دولية حقيقية منافسة للولايات المتحدة الأميركية، بل فتحت نهاية الحرب الباردة الباب على مصراعيه للأيديولوجية الليبرالية لتنتشر وتقيم سلطة عالمية شبه مطلقة، وهذا ما جعل الكثير من الباحثين والمراقبين يتحدثون عن نظام دولي يقوده قطب أوحد، إذ وصفه هنري كيسنجر بأنه مكون لا غنى عنه للاستقرار الدولي، ومصدر جميع المؤسسات الديموقراطية في العالم والضامن لها.[٢٥]

ومع بروز القطب الواحد تعاظم الزهو الأميركي بالهيمنة على العالم، وأخذت الولايات المتحدة الأميركية تنشر قواتها العسكرية على مساحات كبيرة من العالم وأخذت تستخدمها فعلا تحت شعارات متعددة كحفظ السلام، وردع العدوان، ومواجهة الدول المارقة، ونزع أسلحة الدمار الشامل، وإشاعة القيم الديموقراطية، بل إنها سيرت جميع المؤسسات الدولية لخدمة أغراضها في بسط الهيمنة واستمرارها. وفي الوقت نفسه، فان هذا الزهو بالانتصار في الحرب الباردة وتحقيق الهيمنة الأميركية على العالم لم يمنع أن تظهر داخل الولايات المتحدة الأميركية رؤيتان متناقضتان أولهما، رؤية "صاموئيل هنتنغتون" التي أفادت بان الولايات المتحدة الأميركية مازالت في صراع عالمي ولكنه ليس صراع أيديولوجي وإنما هو صراع حضاري وثقافي مع الحضارتين الإسلامية، والكونفوشيوسية، وان هاتين الحضارتين تسعيان لتقويض الحضارة الليبرالية الرأسمالية.[٢٦] وثانيهما رؤية "فرانسيس فوكوياما" التي رفضت أن تكون الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب الباردة في حالة صراع عالمي، لان انتصار الليبرالية الرأسمالية يمثل الأنموذج الأفضل للتطبيق كنظام حكم على سائر الدول والأمم مما يجعل هذا الأنموذج نهاية التاريخ في التطور العقائدي للجنس البشري.[٢٧] وبغض النظر عن مصداقية أو عدم مصداقية هذه الأطروحات فان الولايات المتحدة الأميركية أخذت تبحث بعد الحرب الباردة عن مرجعيات فكرية جديدة تستطيع من خلالها بناء استراتيجيات عالمية لإدامة هيمنتها على العالم، بمعنى إنها أخذت تبحث عن مخاطر وتهديدات جديدة للأمن القومي الأميركي ومصالحها الخارجية تشكل غطاءً أيديولوجيا لبناء مثل هذه الاستراتيجيات، وحيث إن الأمن القومي الأميركي يتميز بامتدادات عالمية بسبب الانتشار الواسع للمصالح الأميركية، لذلك

فان عملية تحديد هذه المخاطر والتهديدات هي في غاية الصعوبة، إلا انه يمكن توضيحها وترتيبها على المستويات الآتية:

المستوى الأول: الذي يشمل المخاطر والتهديدات الناجمة من قوى كبرى منافسة للولايات المتحدة الأميركية كالصين، وروسيا الاتحادية. فضلا عن التهديدات الموجهة إلى مصادر الطاقة.

المستوى الثاني: ويشمل المخاطر والتهديدات الناجمة من قوى إقليمية رافضة للهيمنة الأميركية وخارجة عن القانون ولديها نوازع لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهذه القوى الإقليمية منتشرة في الشرق الأقصى، والشرق الأوسط، واسيا الوسطى، مثل كوريا الشمالية، وإيران، والعراق سابقا، وسوريا الخ.

المستوى الثالث: يشمل المخاطر والتهديدات التي لا تهدد الأمن القومي الأميركي مباشرة ، إلا إن وجودها يبقى مقلقا من الناحية الأمنية، مثل الحروب الأهلية المنتشرة في مناطق البلقان وأفريقيا وبعض دول الشرق الأوسط.

وقد تأثر المذهب العسكري الأميركي بهذه المعطيات التي حولت الولايات المتحدة كقطب وحيد مهيمن على العالم، كما تأثر بمستويات التهديد والمخاطر التي اشرنا إليها أعلاه، ولكن على ما يبدو انه ركن اغلب اهتماماته على التهديدات والمخاطر الناجمة عن المستويين الثاني والثالث، بدليل انه ادخل بعض المبادئ التي تتطابق مع طبيعة هذه التهديدات ومنها:[٢٨]

١. **مبدأ الانتشار المتقدم للقوات**: أي نشر القوات الأميركية في أقاليم أساسية وحيوية للمصالح الأميركية، وفي هذا الصدد أشار الرئيس الأميركي "جورج بوش الأب" في كتابه "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية" إلى إن "وجودنا الطليعي يمكن أن يردع العدوان ويحافظ على الموازين الإقليمية ويحد من السباق على التسلح"، وقد حدد رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي وقتئذ "كولن باول" هذا الانتشار بأنه يمتد من سواحل الولايات المتحدة الأميركية إلى الخليج العربي مرورا بأوروبا والشرق الأوسط والبحر المتوسط وجنوب غرب آسيا.

٢. **مبدأ الالتزام المستمر:** وهو يرتبط بالمبدأ الأول، ومعناه إن على الولايات المتحدة الأميركية أن تبرز حضورها القوي والمستمر والاستجابة السريعة لإدارة الأزمات التي تحدث في المستويات الثانية والثالثة وبالتعاون مع حلفاؤها.

٣. **مبدأ محدودية النزاعات والصراعات:** ومعناه إن النزاعات والصراعات في عالم ما بعد الحرب الباردة ذات حجم محدود لا يرقى إلى مستوى الصراعات العالمية وهي ناتجة بالأساس من دول إقليمية خارجة عن القانون، أو الصراعات ذات الطابع ألاثني والعرقي، وحروب العصابات، ومن ثم فلم يعد من المنطق مواجهتها بمبادئ الردع النووي المعروفة في حقبة الحرب الباردة لأن تلك المبادئ كانت قد صممت لمواجهة خصم عالمي كالاتحاد السوفياتي السابق.

هذه المبادئ الثلاث دفعت المذهب العسكري الأميركي في جانبه العسكري إلى إعطاء الأولوية للقوة التقليدية في مواجهة هذه المخاطر والتهديدات لاسيما بعد حصول التطور النوعي للأسلحة التقليدية وإدخال العنصر التكنولوجي فيها، وقد كانت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ضد العراق أول اختبار حقيقي للقوة التقليدية الأميركية في مواجهة الأخطار والتهديدات، وكان نجاح الولايات المتحدة الأميركية سببا لإدخال استراتيجية الحرب البرية- الجوية المشتركة ضمن المذهب العسكري الجديد، وتستند هذه الاستراتيجية الحربية على العمليات الهجومية الجوية- البرية المشتركة ذات الطابع السريع والحاسم، والتي تجمع بين المناورة الواسعة للقوات، والاستعمال الكثيف للوسائط النارية والتدميرية العالية الدقة في الإصابة وعلى عمق كبير جدا، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى سحق الخصم في عمقه الاستراتيجي وفي جبهاته الأمامية في آن واحد، بصورة تؤدي إلى التأثير على معنويات الخصم إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى تشتيت تفكيره وإرباك خططه الحربية، ويتوقف نجاح هذه الاستراتيجية في المنظور الأميركي على طبيعة الأسلحة التقليدية الأميركية كالمدفعية والدبابات وسلاح الجو الذي يجب ان تكون مزودة وموجهة بعقول الكترونية ذكية قادرة على إصابة أهدافها السياسية والعسكرية من مسافات بعيدة وبدقة متناهية دون الحاجة إلى الاقتراب المباشر من تلك الأهداف كما إنها تتطلب تزويد قادة التشكيلات المشتركة، من برية وجوية بالمعطيات الاستخباراتية والاستطلاعية أثناء المعركة، وكذلك القيام بالأعمال المنسقة بين

سلاح الجو وقوى وتشكيلات ووسائط القوات البرية، بحيث لا تتقدم القوات البرية لاحتلال الأرض إلا بعد تمشيطها كليا من أي مقاومة للخصم، وتهدف الولايات المتحدة الأميركية من اعتمادها على هذه الاستراتيجية تحقيق مزايا عدة على الخصم منها:

١. تغيير معادلة التفوق في الحرب، فبعد إن كان التفوق في الحرب التقليدية يعتمد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية على التفوق العددي للقوات وتشكيلاتها بحيث إن المهاجم لا يستطيع أن يخترق خطوط الموانع إلا إذا كان متفوقا بنسبة ٣-١، فان التفوق وفق الحرب التقليدية الأميركية يعتمد أساسا على التفوق النوعي للقوات التقليدية ومستوى ذكاؤها الصناعي، وأصبح بإمكان جيش نظامي يستخدم أسلحة ذكية قواته مثلا ٢٠٠ ألف عسكري قادر على تدمير وتشتيت جيش نظامي قوامه مليون عسكري ولكنه يستخدم أسلحة تقليدية عادية.

٢. تقليل الخسائر المادية والبشرية للمهاجم ومضاعفتها بالنسبة للمدافع، فبما إن الأسلحة التقليدية الذكية التي يستخدمها المهاجم قادرة على اكتشاف الأهداف المعادية عن بُعد وتدميرها بدقة متناهية، عندئذ لا يحتاج المهاجم إلى الاقتراب من تلك الأهداف والالتحام بها مباشرة، مما يقلل من خسائره المادية والبشرية ويضاعفها بالنسبة للمدافع.

٣. إسقاط قيمة الجغرافية وأهميتها بالنسبة للمدافع. إذ إن أجهزة الاستطلاع والاستخبارات التي تعتمد على المعلومات والبيانات المرسلة من الأقمار الصناعية قادرة على استكشاف مجمل مسرح العمليات العسكرية للخصم وأماكن تواجد قطعاته ومراكز قيادته السياسية والعسكرية وبصورة تحرمه من التعويل على عامل الجغرافية لإخفاء تلك القطعات والمراكز القيادية، ومن ثم جر المدافع إلى حرب استنزاف أو حرب طويلة المدى مثلما كان يجري في معارك الحرب العالمية الأولى والثانية، وهذا يدفعنا للاعتقاد انه في عصر الحرب التقليدية الذكية على النمط الأميركي لم تعد هناك قيمة للدفاع.

٤. قصر أمد الحرب. تهدف الولايات المتحدة الأميركية من اعتمادها على استراتيجية الحرب البرية- الجوية الذكية إلى جعل الحرب قصيرة المدى ولكن تحقق من خلالها

نصرا حاسما، ويعتمد قصر أمد الحرب هنا على فعالية سلاح الجو وأسلحته الذكية والمعلومات التي يحصل عليها من الأقمار الصناعية، حيث سيركز سلاح الجو منذ البداية على تدمير مراكز القيادة السياسية والعسكرية للخصم، أي عقله المدبر، وكذلك على منشآته ومراكزه الحيوية التي تديم أمد الحرب، عندئذ يفقد الخصم القدرة ليس على إدارة الحرب وإدامتها فحسب، بل يفقد القدرة أيضا على الاتصال والتواصل مع قطعاته الأمامية، عندئذ يتحقق الأثر النفسي بتحطيم معنوياته. وفي تقديرنا إن استراتيجية الحرب البرية- الجوية التي طبقتها الولايات المتحدة الأميركية في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، ثم في حرب كوسوفو عام ١٩٩٩، كانت حرب جوية- برية لان السيادة الكاملة فيها كانت لسلاح الجو وليس لسلاح البر أو البحر، وهو ما يؤكد مقولة "جاليلو دوهيه" الايطالي عندما أشار قبل ٧٠عاما في كتابه الموسوم "السيطرة على الجو" إن من يسيطر على الجو يسيطر على البر والبحر ويكسب الحرب، بيد أن مفهوم السيادة الجوية قد تغيير، ففي معارك الحرب العالمية الثانية مثلا اعتمدت السيادة الجوية على ذكاء الطيار نفسه وليس الطائرة وعلى مهاراته في الوصول للأهداف وقدرته على الإفلات من الدفاعات الجوية أو الطائرات المعادية، أما السيادة الجوية وفقا للأنموذج الأميركي فيعتمد أساسا على ذكاء الطائرة نفسها والعقل الالكتروني الموجه لها، والقدرة على إصابة أهدافها من ارتفاعات شاهقة ومسافات بعيدة بحيث لا تستطيع الدفاعات الجوية من التمكن منها أو إعاقة مهامها. فضلا عن ذلك فانه في معارك الحرب العالمية الثانية كان تدمير هدف معادي سواء كان سياسيا أو عسكريا يتطلب الهجوم الجوي بعشرات الطائرات. في حين انه في عالم اليوم فان طائرة واحدة أو طائرتين قادرة على تدمير ذلك الهدف. ومن جانب آخر فان استراتيجية الحرب البرية- الجوية بالصيغة التي طبقتها الولايات المتحدة الأميركية في حرب الخليج الثانية ما هي إلا عودة لاستراتيجية التقرب غير المباشر التي أشار إليها الباحث البريطاني "ليدل هارت" في كتابه الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ولكن الفرق إن التقرب غير المباشر في حروب الماضي تم على مراحل بالاعتماد على المناورة الحربية

لسلاح البر أساسا حيث يتم تدمير قطعاته الأمامية أولا بعمليات عسكرية متعددة وليس بهجوم رئيس واحد، ثم يتم بعد ذلك التوجه إلى تدمير عمقه، في حين انه في التطبيق الأميركي المعاصر يتم الاقتراب غير المباشر من عمق الخصم منذ البداية بالاعتماد على مناورات سلاح الجو، ولا تتقدم القطعات البرية لمسك الأرض إلا بعد التأكد من تدمير العمق لاسيما العقل المدبر للخصم، واقصد به مراكز القيادة والسيطرة السياسية منها والعسكرية، ولذلك فان التسمية الصحيحة لهذه الاستراتيجية هي الحرب الجوية- البرية وليس البرية- البحرية.

لقد شكلت استراتيجية الحرب الجوية- البرية جوهر المذهب العسكري الأميركي طيلة حقبة التسعينيات من القرن الماضي، ولكن بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ حدث تحول جذري ليس في أولويات السياسة الخارجية الأميركية وإنما في مذهبها العسكري، فعلى مستوى السياسة الخارجية فان أحداث أيلول وفرت للمحافظين الجدد وإدارة بوش الابن المبرر الشرعي والأخلاقي للتدخل في شؤون الدول الأخرى حتى وان تم ذلك بشكل انفرادي وخارج أطار الشرعية الدولية، وبدون التعاون والتنسيق مع حلفاؤها، وأخذت الولايات المتحدة الأميركية تعد الإرهاب والدول راعيه له، وذات الطموحات لامتلاك أسلحة الدمار الشامل الخطر الرئيس على الأمن القومي الأميركي، وفي ضوء ذلك أخذت تقسم العالم إلى محور خير ومحور شر رغم إنها ظلت متمسكة بثوابتها في السياسة الخارجية مثل دعم إسرائيل والسيطرة على مناطق النفط.

أما على صعيد المذهب العسكري فقد انعكست تأثيراته في اعتمد الولايات المتحدة الأميركية على استراتيجية جديدة أطلقت عليها "استراتيجية الحرب الوقائية" وذلك أثناء الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش الابن في الأكاديمية العسكرية الأميركية عام ٢٠٠٢ والذي عرف بوثيقة الأمن القومي الأميركي، وفيه عد الاستراتيجيات السابقة المستخلصة من المذهب العسكري كالردع والاحتواء غير ناجحة في الحفاظ على الأمن القومي الأميركي وسلامة الأراضي الأميركية ومواطنيها.[٢٩] ولم تكن استراتيجية الحرب الوقائية انعكاسا لأحداث ١١ أيلول فحسب، وإنما جاءت أيضا انعكاس لعقلية المحافظين الجدد الذين عدوا القوة العسكرية هي العامل الحاسم لتحقيق أهداف الاستراتيجية الأميركية

ونزعتها للهيمنة على العالم حتى وان تطلب الأمر استخدمها خارج أطار الشرعية الدولية، فالمهم لديهم تعظيم القوة العسكرية الأميركية إلى أعلى مستوياتها وتحقيق الهدف من خلالها ثم إسباغ الشرعية عليه في وقت لاحق.[٣٠] وهذا هو جوهر فلسفة الحرب الوقائية من الناحية السياسية أن يقوم بالفعل أولا ولا يهم رد الفعل عليه مهما كان قويا، وحتى تقوم بالفعل فعليك الافتراض مسبقا إن الخصم سيبدأ بالحرب عليك في المستقبل وعندئذ ستصبح الحرب الوقائية ملائمة جدا للطرف البادئ بالعمليات العسكرية من أجل إجهاض النوايا الهجومية حتى وان لم يباشر فعلا بنشر وسائله الهجومية. بمعنى إن الحرب الوقائية قائمة على احتمال أن يقوم الخصم بالفعل وليس على التأكد من انه قام بالفعل فعلا. لذا فهي قائمة على الشك في نوايا الخصم وليس التأكد منها.

لقد حدد المذهب العسكري الأميركي أهدافه السياسية في هذه الاستراتيجية في كونها ضرورية جدا لمحاربة الإرهاب والقضاء عليه، لأنه لا يستطيع أحد أن يحدد نوايا الإرهاب ومتى وكيف سيقوم بأعماله ضد الولايات المتحدة الأميركية، ومن ثم فان من الأفضل الشك الدائم بان نواياه عدوانية ومن الأفضل الذهاب إليه وتدمير منابعه حتى وان تطلب الأمر شن الحرب على الدول التي تؤويه كما حصل في حرب أفغانستان عام ٢٠٠١. ومن جهة أخرى وسع المذهب العسكري الأميركي من الأهداف السياسية لاستراتيجية الحرب الوقائية لتشمل الدول المارقة والخارجة عن القانون ولديها نوازع لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، والفكرة هنا إن هذه الدول لكونها مارقة فهي ستكون بالمحتم معادية للولايات المتحدة الأميركية ومصالحها، وأيضا لكونها دول مارقة قد تكون لها مصلحة مشتركة بالتعاون مع الإرهاب الساعي لتدمير الولايات المتحدة الأميركية، فضلا عن الافتراض إن هذه الدول ستنتج أسلحة الدمار الشامل وتسليمها للجماعات الإرهابية، ومن هنا سيكون العمل باستراتيجية الحرب الوقائية ملائم جدا لإجهاض نوايا هذه الدول المارقة.

لقد افترضت إدارة بوش الابن إن الحرب الوقائية ستحقق للولايات المتحدة مزايا عدة منها:

١. إن قتال الدول الضعيفة عسكريا والانتصار عليها سيؤدي إلى ردع الدول القوية عسكريا والمنافسة للولايات المتحدة الأميركية.
٢. إن القيام بالضربات الوقائية سيمثل فرصة حقيقية لتدمير أكبر كمية ممكنة لأسلحة الخصم وبذلك تضعف مقاومته.
٣. إن الشرق الأوسط سيكون المدخل لتطبيق هذه الاستراتيجية لانتشار الإرهاب فيه والدول المارقة، وعندئذ ستفرض الولايات المتحدة الأميركية سيطرتها على منابع النفط.
٤. إن نجاح الحرب الوقائية ستؤمن للولايات المتحدة الأميركية سيطرة عسكرية على الدول المستهدفة.

أما من الناحية العسكرية فان الحرب الوقائية وفق المنظور الأميركي تقوم على قاعتين أولهما، الضربات المباغتة ودون انتظار للأدلة العدوانية للطرف المقصود. وثانيهما، توجيه الضربات الوقائية ضد مخزون سلاح العدو سواء كان تقليديا أو نوويا، وربما تكون الضربات الموجهة ضد مخزن العدو من أسلحة الدمار الشامل هي الأفضل لتفادي هجوم كارثي على الولايات المتحدة الأميركية، وفي هذه الحالة قد لا تكون الأسلحة التقليدية مناسبة وغير ملائمة للوصول إلى هذه الأسلحة المخبئة الأمر الذي يفترض تدميرها بالأسلحة النووية، وبمعنى آخر إن الحرب الوقائية يمكن أن تكون تقليدية أو نووية. وفي تقديرنا إن الحرب الوقائية من الناحية العسكرية لا تختلف كثيرا عن الحرب البرية- الجوية من حيث فنون وأساليب القتال والاعتماد على الأسلحة التقليدية الذكية. ففي الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأميركية على العراق عام ٢٠٠٣ كانت هناك مشاركة واسعة بين القوات الجوية- البرية، وكانت السيادة فيها لسلاح الجو من أجل تدمير العمق العراقي قبل التوغل في أراضيه. بيد أن الفرق يتمثل في إن إدارة بوش الابن جعلت حربها الوقائية حرب عالمية مفتوحة على جميع الجبهات وأينما توجد هناك بؤر للإرهاب ودول مارقة وخارجة عن القانون.

لتنعكس هذه الاستراتيجية في كيفية تنظيم القوات المسلحة الأميركية وتنفيذ عملياتها. وهذا ما أعلن عنه وزير الدفاع الأميركي الأسبق "دونالد رامسفيلد"، الذي أعلن عن عقيدة عسكرية جديدة ضمن هذا الإطار أُطلق عليها اسم "القوة المرنة" أو "مبدأ رامسفيلد"، والتي تركز على

إن جوهر القوة العسكرية الأميركية هو استخدام قوة مشتركة خفيفة، وأسهل حركة في الحرب تدعمها المعلومات الاستخباراتية، وقدرات القيادة والسيطرة، بما في ذلك مضاعفات القوة، مثل الأجهزة الفضائية والطائرات غير المأهولة.[٣١] لتستند هذه العقيدة على بناء التشكيلات القتالية التكتيكية، محدودة الحجم وعالية المرونة، وذات القدرة النيرانية العالية والدقيقة، والمقومات المسيرة على التكيف مع مسارح العمليات القتالية المختلفة. وتعتمد في إدارة عملياتها على القوات المحمولة بحرا وجوا، وتعمل في منظومة ذات طبيعة انتشار عنقودية. ومن شأن هذه العقيدة أن تحقق قدر عال من الاتزان الاستراتيجي والتكتيكي في كافة مسارح العمليات الدولية من خلال: أولا، الاختيار الاستراتيجي لنقاط الوثوب بالقرب من مراكز الصراع ومسارح عملياتها المحتملة، فتغطي كل الأقاليم الحيوية للمصالح الأميركية. ثانيا، الانتشار المتزن في عمق مسارح العمليات بصورة تحقق متطلبات التأمين المتبادل على أساس وجود التشكيلات التكتيكية الدائمة، المحدودة حجما، ولكنها مزودة بالبنية الأساسية المساعدة على سرعة انطلاق العمليات الإقليمية الواسعة.[٣٢] لهذا فقد انتهجت هذه العقيدة نوعية جديدة لتكتيك العمليات، يحقق الاستفادة القصوى من التفوق التكنولوجي، التي تحقق سرعة رد الفعل لأسلحة القتال، والدقة الفائقة لوسائل أنتاج النيران، والكم الوافي من المعلومات الدقيقة بغرض تعظيم مصداقية وسرعة اتخاذ القرار، في معطى على زيادة الاعتماد على العنصر التكنولوجي على حساب نظيره البشري، وإعلاء قيمة الكيف على الكم، الذي صار الوسيلة المثلى للارتقاء بمكونات القدرة القتالية.[٣٣]

وفي ضوء هذه العقيدة، حل تعبير "فضاء المعركة"، محل تعبير "ساحة المعركة"، فالاشتراك بين المجالات الجوية والأرضية والبحرية والفضائية، أصبح ارتباطا وثيقا للغاية، مما يسمح باستخدام تشكيلات اصغر يمكنها أن تستخدم قوة مبيدة أو غير ذلك بأسرع ما يمكن، وبشكل منظم، حيث يتحكم بها نظام ضبط ومراقبة ديناميكي ومرن. وبسبب المزايا العميقة التي تتمتع بها الولايات المتحدة في مجالات الاستخبارات، والاتصالات، والأسلحة، والمبادئ المشتركة، والتدريب، والقوة البشرية، أمكن للمرة الأولى مهاجمة مراكز الأعداء مهما عظمت خطورته بدقة وبسرعة وبشكل مباشر مع تجاهل قواته.[٣٤] لذلك فان هذه الاستراتيجية توفر

للولايات المتحدة قوات قادرة على التدخل السريع والحاسم في مسارح العمليات، بصرف النظر عن بعد ساحاتها عن الولايات المتحدة.[٣٥]

الخاتمة:

إن المذهب العسكري للولايات المتحدة الأميركية وبجانبيه السياسي والعسكري انعكاس للأهداف والمصالح التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها، فسياسيا من خلال السعي لتحقيق الهيمنة والسيطرة العالمية، وعسكريا من خلال جعل القوات المسلحة الأميركية هي الأفضل والأجود عالميا من خلال هيكلية القوات وحجمها وتنظيمها وتدريبها والعلاقة بين الكم والنوع في بناء القوات المسلحة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول إن هذه الأهداف والمصالح الأميركية متغيرة ومتطورة بتطور الإدراك الأميركي نفسه في رؤيته وتصوره عن هذه الأهداف والمصالح التي يرى إنها تكبر وتتعاظم يوما بعد يوم، مما انعكس هذا بدوره على تغيير وتكيف المذهب العسكري الأميركي مع هذه التطورات، والتي قادت إلى هذه التغيرات جملة أسباب كانت الآتية:

١. الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأميركية، التي تفرض على المذهب العسكري التغير بما يتواءم وهذه الاستراتيجية القومية الشاملة، فالإستراتيجية العليا للولايات المتحدة في حقبة الحرب الباردة هي غير الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وهذا التغير على المستوى الاستراتيجي يحتم بالضرورة التغير على مستوى المذهب العسكري الذي يتكيف والتوجهات الاستراتيجية الجديدة.

٢. البيئة التي تكتنف الدولة، فالبيئة الدولية التي تعيشها الولايات المتحدة يحتم عليها تبني مذهب عسكري متوائم مع هذه البيئة، لأن عن طريق البيئة يستطيع المذهب العسكري أن يحدد الأعداء الحقيقيين والمحتملين، وتفهم نواياهم ومذاهبهم العسكرية وقدراتهم، وفي ضوء ذلك سيكون التقويم والاستعداد. ومن خلال ذلك نلاحظ إن البيئة الدولية في حقبة الحرب الباردة تختلف شكلا ومضمونا عن البيئة الدولية في الحقبة التي بعدها، مما يجعل استعدادات وأدوات المذهب العسكري تختلف باختلاف هذا المضمون والشكل.

٣. القدرات الصناعية والتكنولوجية والاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية فرض عليها إن يتغير مذهبها العسكري بسبب تطور هذه القدرات وتوسعها وانعكاسها على القدرات العسكرية الأميركية التي جعل منها منتشرة ومتواجدة في جميع بقاع العالم.

٤. الدور السياسي المتعاظم للولايات المتحدة الأميركية جعل منها تنتهج مذهب عسكري يتواءم وتلك المسؤوليات العالمية.

٥. الموقع الجغرافي للولايات المتحدة الأميركية جعل مذهبها العسكري متغير ومتطور بتدرج المسؤوليات والتأثير الأميركي من إقليمية قبل الحرب العالمية الثانية، إلى شبه عالمية في حقبة الحرب الباردة، إلى عالمية بعد تلك الحقبة.

٦. التجارب التاريخية للولايات المتحدة الأميركية جعل مذهبها العسكري متطور ومتغير بالاستفادة من هذه التجارب التاريخية، فلا ريب أن التجارب التاريخية لتطور القوة العسكرية لها أمدتها بتجارب ايجابية أغنت مذهبها العسكري.

---

[١] منعم صاحي العمار: العقيدة العسكرية العراقية الجديدة دراسة في نظم تشكيلها، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع(٢٣/ ٢٤) ٢٠١١ ص٦

[٢] عباس محمد الفتلاوي: الاستراتيجية والاستراتيجية العسكرية مقاربة نظرية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع(٢٣/ ٢٤) ٢٠١١ ص٧٤

[٣] منعم صاحي العمار: مصدر سابق ذكره ص٦

[٤] للمزيد حول هذا الموضوع ينظر:

إبراهيم إسماعيل كافيا: الاستراتيجية المعاصرة والمذاهب العسكرية العالمية، من شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) , www.alalalmy.hooxs.com.3111/2011

مجموعة باحثين: الموسوعة العسكرية ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١ ص٩٧

[٥] للمزيد حول هذا الموضوع ينظر:

إبراهيم إسماعيل كافيا: مصدر سابق ذكره

عبد الإله البلداوي: العقيدة العسكرية العراقية، عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) www.baghdadtimes,het,1718/2008

ناصر حماد السبيعي: تأثير تغيير البيئة الاستراتيجية على العقائد العسكرية، مجلة الحرس الوطني، ع(٣٣٤)، ٢٠١٢، ص ص٢-٣

[٦] ليدل هارت: الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة هيثم الأيوبي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨ ص٢٧٦

[٧] للمزيد حول هذا الموضوع ينظر:

أسامة قاسم: العقيدة العسكرية أساس بناء الجيوش، عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) www.egypthunt.net,showthread.php.2011

جون كولنز: السوق مبادئ وممارسات، ترجمة علاء الدين حسين، دائرة التدريب، بغداد، ١٩٨٥ ص ص٥٤-٥٧

[٨] إبراهيم إسماعيل كافيا: مصدر سابق ذكره

[٩] أمين هويدي: كيسنجر وإدارة الصراع الدولي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩ ص٩٣

[١٠] ينظر في ذلك، هانز مورجنثاو: السنة الأميركية في السياسة الخارجية، في روي مكريدس (إشراف): مناهج السياسة الخارجية في العالم، ترجمة حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٦ ص٣٥٤

[١١] ينظر في ذلك، رياض الصمد: العلاقات الدولية في القرن العشرين لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ج٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣ ص ص٥٨-٦٠

- هنري كيسنجر: الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك البديري، الأهلية ، عمان، ١٩٩٥ ص٢٦

[١٢] تشارلس او ليرتش: الحرب الباردة وما بعدها، تعريب فاضل زكي، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٦ ص ص٢٩-٣٢

[١٣] توماس بريسون أ: العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٤ إلى ١٩٧٥، ترجمة دار طلاس، بلا، ١٩٨٥ص٣٥٢

[١٤] محمد إبراهيم فضة: استراتيجية الاحتواء في حرب فيتنام في الفكر السياسي الأميركي، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، ع(١)، حزيران ١٩٨٣ ص ص١٢٦-١٣٨

[15] Michael Hogan: The Marshall Plan, Cambridge, University Press, 1987,p.135

[16] Pauly Hanmond: The Cold War Years, American Foreign Policy Since 1945, Inc, New York, 1969,p.26

[١٧] براين بوند: الحرب والمجتمع في أوروبا ١٨٧٠-١٩٧٠، ترجمة سمير عبد الرحيم ألجلبي، دار المأمون، بغداد، ١٩٨٨ ص٢٢٥

[١٨] إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، ط٥، الكويت، ١٩٨٧ ص٢٥٤

[١٩] يوسف كعوش: الاستراتيجية النووية، شركة المطابع النموذجية، عمان، ١٩٨٢ ص ص٥٦-٥٧

[٢٠] إسماعيل صبري مقلد: التقارب الأميركي السوفياتي والحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع(٥)، يوليو ١٩٦٦ ص١٤

[٢١] إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية، مصدر سابق ذكره

[٢٢] كلود لوبورني: الاستراتيجيات الغربية بين التطورات الحقيقية والتطورات الزائفة، مجلة المنار، ع(٢)، بلا، ص٥٧

[٢٣] ينظر في ذلك، كاظم هاشم نعمة: الوجيز في الاستراتيجية

-إسماعيل صبري مقلد: الاستراتيجية الدولية في عالم متغير قضايا ومشكلات، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، ١٩٨٣ ص ص٤٠٦-٤٠٧

[٢٤] ينظر في ذلك، ضاري رشيد الياسين: مبادرة الدفاع الاستراتيجي دراسة لموقف الدول الحليفة وانعكاس المبادرة على الوطن العربي، مجلة الدفاع، بغداد، ع(٤)، ١٩٨٨ ص٢٢٩

–بول لي ستيرز: عسكرة الفضاء سياسة الولايات المتحدة الاميركية ١٩٤٥–١٩٨٤، ترجمة علي موسى، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦ ص٢٤٨

[٢٥] هنري كيسنجر: هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، ط٢، بيروت، ٢٠٠٣

[٢٦] صموئيل هنتنغتون: صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية، ليبيا، ١٩٩٩ص ص١٢١–١٢٢

[٢٧] فرانسيس فوكوياما: نهاية التاريخ، ترجمة حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٩٣ ص١٥–١٦

[٢٨] ينظر في ذلك: احمد عبد الرزاق شكاره: الفكر الاستراتيجي الأميركي والشرق الأوسط في النظام الدولي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(١٧٠)، نيسان/ابريل ١٩٩٣ ص ص٥١–٥٢

–دومنيكو كالو: النظام الدولي الجديد بين الهيمنة الأميركية وتهميش الامم المتحدة، ترجمة مالك الواسطي، مجلة شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، ع(٢)، مايس ١٩٩٤ص٥٦

[٢٩] ينظر نص استراتيجية الأمن القومي الأميركي في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، عن دراسات أميركية، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢

[٣٠] صالح زهر الدين: المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأميركية، موسوعة الإمبراطورية الأميركية، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص١٠–١١

[٣١] تاير، برادلي أ: السلام الأميركي والشرق الأوسط، المصالح الاستراتيجية الكبرى لأميركا في المنطقة بعد ١١ أيلول، ترجمة بإشراف عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٠ ص٢٤

[٣٢] طلعت، عبد المنعم: القيادة الأميركية في أفريقيا الأبعاد والتداعيات، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٩) يناير ٢٠١٠ص٩٥

[٣٣] المصدر نفسه ص٩٥

[٣٤] تاير، برادلي أ: المصدر السابق ص ٢٦

[٣٥] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤ ص ٣٠